



وزارة المالية  
منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية

إدارة الاقتصاد الكلي

والسياسة المالية

مناخ الإستثمار في  
الدول العربية لعام  
2015

الدور الأرضي - بلوك 16 هاتف مباشر: 22485152 فاكس: 22427585

تاريخ الإصدار: 12 أكتوبر 2015

# مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 2015

إعداد:

السيد/ فيصل عبدالله الزنكوي - منسق أول إداري

السيد/ ناصر فهد الصقر - باحث مالي مبتدئ

مراجعة:

السيد/ هشام محمد جحيل - مدير إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية

السيد/ د. خالد بسام الحمود - مستشار صندوق النقد الدولي (IMF)

## ملخص مناخ الاستثمار في الدول العربية

يتضمن التقرير السنوي الثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015، عرضاً وتحليلاً للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية، وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم، وقد تواصل في تقرير هذا العام رصد تطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية والعالم من خلال "مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار".

ويعتمد التقرير على أكبر قدر من الشمولية والتغطية الجغرافية لجميع الدول العربية في البيانات والمؤشرات التي يتناولها في أبوابه المختلفة، حيث اعتمد مجال رصد وتوثيق البيانات الاحصائية على محورين رئيسيين:

**أولاً:** الاستثمار في حث الدول العربية على إعداد ونشر بيانات محددة ودقيقة وشاملة حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الوطني وفق المعايير العالمية المتفق عليها.

**ثانياً:** اللجوء إلى أهم مصادر البيانات والمعلومات الدولية المنشورة حول الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كبديل عندما يتعذر حصول المؤسسة على البيانات المطلوبة من مصدرها الأساسي (مصادر وطنية).

## مؤشرات الأداء التي اعتمد عليها التقرير

### مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي:

يعد الأداء العربي في هذا المؤشر الافضل مقارنةً بالمؤشرات الاحد عشر الاخرى، وعلى صعيد المجموعات العربية، تصدرت دول الخليج وبأداء جيد جداً، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط، أما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء ضعيف.

## مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:

رغم أن الأداء العالمي في هذا المجال متواضع بالأساس إلا أن الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل منه بشكل عام بمستوى متوسط، حيث جاءت دول الخليج في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط.

## مؤشر البيئة المؤسسية:

جاء أداء الدول العربية متواضعاً جداً مقارنة بالمتوسط العالمي، وقد حلت دول الخليج في المرتبة الأولى عربياً بأداء متوسط.

## مؤشر بيئة أداء الأعمال:

جاء أداء الدول العربية بمعدل متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي، وقد جاء أداء دول الخليج الأول بين الدول العربية بمعدل متوسط.

## مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:

جاء معدل الدول العربية أقل من المتوسط العالمي، وقد تصدرت دول الخليج بأداء متوسط مقارنة بدول العالم.

## مؤشر عناصر التكلفة:

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أعلى من الأداء العالمي المرتفع أصلاً بمستوى، أما فيما يتعلق بالمجموعات العربية، فقد تصدرت دول الخليج وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد جداً.

## مؤشر الأداء اللوجستي:

جاء الأداء العربي في هذا المؤشر أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلاً بمستوى ضعيف، وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد.

## مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلاً بأداء ضعيف، وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج بأداء جيد.

## مؤشر اقتصاديات التكتل:

أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح من الأداء العالمي المنخفض أصلاً، أما فيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط.

## مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:

أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح من الأداء العالمي بمستوى ضعيف، وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية، فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية.

## تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008.

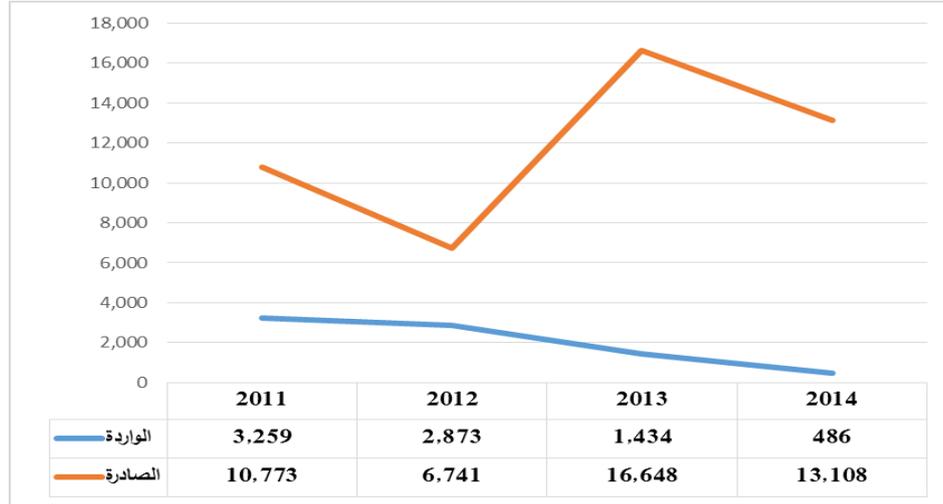
وقد تواصل خلال العام 2014 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، حيث تصدرت الإمارات مجموعة الدول العربية بقيمة 10.1 مليار دولار وبحصة 23%، ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 18.3%.

## الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراجعاً بنسبة 10% من 37 مليار دولار عام 2013 إلى 33.4 مليار دولار عام 2014.

ومثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 98% لعام 2014، وتصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة بقيمة 13 مليار دولار وبحصة قد بلغت 39.2%، تلتها قطر بحصة 20.2% ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربياً بنسبة 16.1% ثم الإمارات في المركز الرابع بنسبة 9.2%.

الجدول (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الكويت



## أرصدة الاستثمارات البيئية من واقع البيانات الرسمية للدول

بلغت أرصدة الاستثمارات العربية المباشرة في الأردن والبحرين والسعودية والكويت وسلطنة عمان واليمن 58.6 مليار دولار بنهاية عام 2014، وجاءت الكويت كأكبر مساهم في الاستثمارات العربية التراكمية بنهاية 2014 بقيمة 17.7 مليار دولار وبحصة 30%.

## مؤشر الأداء الفعلي

تصدرت دول الخليج في مؤشر الأداء الفعلي (المعتمد على رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، حجم صفقات الاندماج والتملك ومتوسط عدد المشاريع الجديدة) مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء الفعلي عام 2015، حيث احتلت الإمارات صدارة الترتيب ثم السعودية في المرتبة الثانية، بينما جاءت الكويت في المرتبة (11) على مستوى (16) دولة عربية.

## جاذبية الدول العربية ضمن مراحل التنمية الاقتصادية

جاءت الكويت في مجموعة الدول المصنفة ضمن مجموعة الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفاعلية، وتضم المجموعة 8 دول عربية أخرى هي الأردن والجزائر والسعودية والعراق والمغرب وتونس وقطر ومصر.

## ملاحظات ختامية وتوصيات

بات واضحاً أن المنطقة العربية تواجه منذ فترة العديد من التحديات التي تعوق قدرتها على جذب التدفقات الرأسمالية عموماً والاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل خاص، ولاسيما بعد الأحداث التي شهدتها منذ نهاية عام 2010.

بالإضافة إلى تدني وتذبذب حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة في العالم، حيث تتسم الاستثمارات الواردة لدول المنطقة بالتركز في عدد محدود من الدول، فقد استحوذت دولتان عربيتان (السعودية والإمارات) وحدهما على 42% من أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة.

ومن هنا تكمن الأهمية القصوى لضرورة التحرك لتعزيز جاذبية الاقتصادات العربية للاستثمارات الأجنبية لكون جميع دول المنطقة سواء الغنية منها أم الأقل دخلاً في حاجة ماسة لتلك الاستثمارات لمواجهة تحديات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة بشكل عام من خلال الاندماج المفيد في الأسواق العالمية، ونقل وتوطين التكنولوجيات وسبل الإدارة والتسويق الحديثة.

وصياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمارية أكثر تحديداً وفعالية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب، خصوصاً الشركات متعددة الجنسية والمستثمرين الأجانب الذين لديهم قدرة كامنة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بشكل فعال، وكذلك قيم الاستثمار الأجنبي بدور واضح وفعال في تنفيذ خطط واستراتيجيات النمو والتنمية المستدامة التي تعتمد عليها الحكومات في مختلف المجالات، مع ضرورة تقييم مردود تلك السياسات لمواصلة تعديلها وتطويرها في المستقبل ولتعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية.

كما يجب ضمان تأهيل وتطوير عناصر الإنتاج الرئيسية لجذب الاستثمارات وأهمها ما يلي:

- إنشاء وتوسعة المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة، وتوفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات، وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة.
- إعادة تخطيط وهيكله الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي والتدريبي بالتركيز على الكفاءة والتعليم الفني وتنمية القدرات البحثية والإبداع وكسب المهارات، وذلك لمواجهة تحديات توافر العمالة المدربة وتدني الاحتياجات.
- تطوير البحث العلمي ومواكبة المستجدات التكنولوجية والابتكارات العالمية وربطها بالإنتاج المحلي في مختلف المجالات.
- تسهيل وتيسير إجراءات تمويل المشروعات من البنوك وأسواق المال المحلية أو عبر مؤسسات التمويل الخاصة والدولية في العالم.
- دعم وتأهيل أجيال جديدة من صغار المستثمرين وتشجيعهم بالتدريب والتأهيل على التوسع والدخول في شراكات محلية ودولية استثمارية في مختلف المجالات.
- قيام الحكومات وبشكل دوري بمراجعة جاذبية بلدانها الاستثمارية مع التركيز على محاور الكفاءة الاقتصادية العامة والقدرة التنافسية للبلاد.